ه الحقيقه الشرعيه هي ما تلقى بنشاها من الشارع وان من لم يتلقه
من حيث الشارع يسمى اصطلاحا وان كان في عبارة غير الفقها بان
اطلقوا على استعمال في معنى في شرعهم ولم يتلقوا التسميه به من كلام
الشارع لعلهم قد يستعملون الحقيقه الشرعيه فيما وقع في كلام الفقها
مطلقا وان لم يكن متلقى من الشارع من العلم اي من دال العلم فلا
يخالف ما اختاره السيد تمثال المختار في اسما الكتب والابواب والفصول
انها اسما للالفاظ المخصوصه باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصه
فان جمع بين الثلاثة ح اي هذا ان لم تجمع سنها اي ما تقدم
من ان تلك الجمله تسمى باسما اذا لم تجمع بين الثلاثه فان جمع
بينها اي وتوتفصيل للجمل السابقه فلا اعتراض عليه شيخنا
مقصده معنى اختصاصها كذا نها من نوع واحد وقوله
مشتمله على ابواب اي هذه الجمله ليست من تتمة التعريف بل الكتاب
اسم لجمله مخصوصه وان لم تكن مشتمله على ما ذكر فلو حذفها كان
اوفي لانها توقف التعريف عليها كما علم هذا علم من قول الاغا لبا
كما في الاطراف بقي شي اخر وهو ان قوله اسم لجمله تقتضي ان الرجمه
هي لفظ الكتاب فقط ومعلوم ان التراجم من قبيل علم الجنس
او الشخص على الخلاف فيلزم اضافة العلم ولو جعلت الترجمه
مجموع التركيبة الاضافي تمان احسن عنوان الشرع كلا من
الخبرين على حدته لبيان حالهما قبل العلميه وان كان الان
لا معنى لحمل خبر على حدته لانه خبر علم والباب لقد ما يتوصل
اي فرجمه تتوصل اليه واما الخشب فاستعمله بابا مجازا لعلاقة ما
والخالقه والمحليه والتنزيلهم في باب الخشب الذي لم يصنع عان
فقال خليلان ممنوعان من كل لذة ينبيان طول الليل للنعاس

هما

ها بمنطان الاهل من كل افقه وعند طلوع الفجر نفر فان
والكتاب هذا اشر عما اذا صرح بالمبتدا مضاف بالدف فمنتفض
ويصح ان تكون الكتاب مرفوعا مبتدا خبره محذوف او منصوبا
بفعل محذوف او بجر ورا بحرف جر عند الكوفيين وفي قول مضاف
الى محذوف فيه تسامح فانه مضاف الى بيانه وبيان مضاف الى الاحكام
بحسب ما يليق به لو قال بحسب المضاف اليه لكان مستقيما
والخلوص من الادناس عطف عام على خاص لان
الخلوص من الادناس يشمل المحسه كالنجاس والمعنويه كالعيوب
والنظافه خاصه بالمحسه او عطف مسبب على سببه او عطف لازم
على ملزوم او عطف تفسير لان النظافه ايضا تشمل المحسه
والمعنويه بدليل الحديث ان الله نظيف اي منزه عن النقايص
بحسب النظافه اه قرر شيخنا هشماوي واعلم ان الطهاره قسمان
عينيه وحكميه فالعينيه هي ما لا يتجاوز محل سببها كما في غسل
اليد مثلا عن النجاسه فان الغسل لا يتجاوز محل اصابة
النجاسه والحكميه هي التي تتجاوز محل ما ذكر كما في غسل الاعضا
عن الحدث فان محل السبب الفرج مثلا حتى خرج منه خارج
وقد وجب غسل غيره وهو الاعضا كالنجاس اي
الاعيان النجسه في تقديرها اي تقديرها واحسنه
ما قيل اي انما كان احسن لاشتقاقه لها باعتبار الوصف
وهو العيني الحقيقي للطهاره فنه اي تقديرها وقول اشار اي
تقديرها ارتفاع اي هذا باعتبار الوصف فان لها اطلاقين
عند النحاة تطلق عند النحاة مجازا على الفعل مجاز اعندهم
من اطلاق المسبب على السبب وتطلق على الوصف المترتب

Copyright © King Saud University